دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية / دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل

هاناجلال بابير[1] د.ارشد صديق عبدالله [2]

[1-2] قسم تقنيات المحاسبة، كلية التقنية الأدارية/ اربيل، جامعة أربيل التقنية، كردستان، العراق

المستخلص

يهدف الدراسة في جانبة النظري والتطبيقي بيان دور المبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر عاملين للمصارف التجارية في مدينة أربيل، من خلال التعرف على المفاهيم و المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات و ايضا تسليط الضوء على مفهوم المخاطر الأئتمانية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضياتها تم اعداد استمارة استبانة مكونه من ثلاثة محاور، وتم توزيعها على عاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل، وبلغ عدد الاستمارة الموزعة (95) استمارة وتم استرداد (85) استمارة وكانت (80) استمارة صالحة للتحليل، ومن ثم تحليل النتائج باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية((SPSS) وتم استخدام تحليل الارتباط والانحدار الخلي البسيط واختبار (test- t) لإختبار فرضيات الدراسة.

وتتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة من خلال السؤال الرئيسي ما هو دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر عاملي المصارف التجارية في مدينة أربيل.

وتأسيسا على ما سبق توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ومن أبرزها: تؤدى ازدياد في المخاطر الائتمانية إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية التي تؤثر على كل من المصرف والسوق والعملاء ويتوسع بالتبعية إلى الاقتصاد القومي ككل فتؤثر في البيئة الاستثمار، وارتباك الموازنة العامة للدولة، والدخل القومي، والميزان التجاري، وتقليص معدلات النمو الاقتصادي، إن الخطر الذي يرتبط او يرافق عملية منح الائتمانية يقل بنسبة كبيرة بالنسبة لقرار الائتمان للمصارف المؤسس على التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، تؤدي دقة الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة مصداقية بالتقارير المالية فتؤثرفي زيادة ثقة المساهمين وتلبية الحاجات صناع القرار، أُدى تطبيق مبادئ حوكمة في المصارف تأكيد مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة وتحديد مستوى المخاطر الائتمانية، وتقييمها وإدارتها داخل هذه المصارف.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة التزام المصارف التجارية العاملة في مدينة أربيل بالافصاح والشفافية لاعداد التقارير المالية بشكل دوري، وبإنتظام لما له دور في زيادة الثقة لمستخدمي البيانات المالية و بالتالي زيادة الثقة المستثمرين بالمصارف، عقد دورات من قبل الهيئات المعنية لتوضيح أهمية التطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك لزيادة الوعي لدى المساهمين والإداريين والمستثمرين بأهمية حوكمة الشركات، ضرورة وجود اقسام خاصة بالإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف لتقليل المخاطر الائتمانية لادنى حد، ضرورة تطوير قواعد مكتوبة لحوكمة الشركات ليؤكد على دمجها بالنظام القانوني، بحيث تصبح القانوناً يعاقب من يخالفه مما يساهم في تطور ونمو الاقتصادي.

الكلمات الإفتتاحية: حوكمة الشركات، المخاطرة، الافصاح، المصارف التجارية، المخاطر الائتمانية.

1. المقدمة

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح بعد سلسلة من الأزمات المالية المختلفة، التي حدثت في الكثير من الوحدات الاقتصادية في الدول النامية، والمتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في امريكاو اوروباو جنوب شرق اسيا، وقد ترتب على ذلك فقدان ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية فيما تعرضه من نتائج و تأكدات عن نتائج الاحداث المالية و لهذا السبب أصبحت الحوكمة مصدر اهتمام كبير للحكومات، والوحدات الاقتصادية والدولية بهدف استعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية حول مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من قبل الوحدات الاقتصادية.

ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 20 يناير 2024
حقوق الطبع والنشر © 2024. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

إن قيام العديد من الوحدات الاقتصادية، والجمعيات الدولية، التي سعت الى تشريع مبادئ لحوكمة الشركات، وعلى رأسها التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية (OECD) عام 1999 بعنوان (مبادئ حوكمة الشركات) الذي يعد هو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم، والتي تتضمن مجموعة من المبادئ لحوكمة التي أصبحت تشكل نقاطا مرجعية وأساسا لمبادرات الحوكمة في جميع الدول، إذ تعد حوكمة الشركات النظام وآلاليات التي تتضمن كل من توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، ووضوح خطوط الصلاحيات والمسؤوليات كما تقوم بحماية حقوق المساهمين وزيادة مسؤولية مجلس الإدارة و يهدف الى مساواة المصالح ما بين الملاك والادارة عن طريق الرقابة على قرارات وافعال المديرين المؤثرة في مصالح الملاك والمقترضين وزيادة شفافية الافصاح والعدالة بين المساهمين، بهدف تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية وكفاءة أداء الإدارة.

يعد المصرف الوحدة الاقتصادية الحيوية في اقتصاد أي دولة، لأنه المصدر لتمويل الوحدات الاقتصادية، ويصبح دوره أكثر أهمية في الأسواق النشطة، حيث يأتي معظم التمويل للوحدات الاقتصادية الجديدة والقائمة من القطاع المصرفي، وله دوركبير في الاستقرار الاقتصادي، ولتحقيق معدلات النمو الاقتصادية، وإن التطورات التي حدثت في هذا المجال أدت الى زيادة المخاطر المصرفية التي تمثل في احتمالية تعرض المصرف الى الخسائر غيرالمخططة وغير المتوقعة وعدم انتظام العوائد وتذبذبها وذلك بسبب حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، إذ إن تقديم الخدمات المصرفية يصاحب مخاطر متعددة مثل مخاطر السيولة، مخاطرالائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السوق، الرقابية، القانونية، غيرها من المخاطر.

كما أن المخاطرالائتمانية هي مخاطر ناتجة عن تقصير المقترضين في سداد الدين، أو تخلف في اداء التزاماتهم طبقا لشروط العقد بين المصرف والعميل، فأن عملية منح القروض تعد من نشاط الاساسية للمصارف إذن من المتوقع ان تواجه المصارف المخاطر الائتمانية بسبب منح القروض، لذلك يجب على المصارف ان تتعامل مع تلك المخاطر بدقة و استخدام اساليب تحليلها و تصنيفها حسب نوع وطبيعة كل قرض وحجمه وتأثيره في المصرف، ولتخفيض المخاطر الأئتمانية يقوم المصرف بأستخدام مجموعة من الإجراءات من أجل وضع القيود على الآثار السلبية لتلك المخاطر، لإبقائها عند الحد الأدنى، بما في ذلك تحديد المخاطر والتقييم والتحليل و تقويمها بهدف تقليل وتخفيف آثارها السلبية على المصارف، وفي هذا الاطار تساعد الحوكمة الجيدة للشركات في تجنب حدوث أزمات مصرفية نظراً لتأثيرها في الاقتصاد المحلي، كما تعد طريقة جيدة لتخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف وهوالسبل الكفيلة لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم، واستمرار نشاطاتهم في المصارف، و يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ العامة، ويهدف إلى معالجة تعارض المصالح، و مكافحة الفساد والافصاح والشفافية ورفع الكفاءة.

و تأسيسا على ما تقدم تم تقسيم الدراسة الى اربعة فصول، يتضمن الفصل الأول مبحثين، تناول المبحث الاول منهجية الدراسة و دراسات سابقة في المبحث الثاني، كما جاء الفصل الثاني بعنوان (الجانب النظري) بحيث تضمن المبحث الاول مدخل الى حوكمة الشركات، والمبحث الثاني هو الاطار نظري لمخاطر الائتمانية، والمبحث الثالث هو مساهمة حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية، و تناول الفصل الثالث دراسة ميدانية وتضمن المباحث التالية المبحث الأول هو إختبار أداة الدراسة والمبحث الثاني هو وصف عينة الدراسة والمبحث الثالث وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها والمبحث الرابع اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها والمبحث الخامس التحليل العاملي،وتناول الفصل الرابع والاخير الاستنتاجات والتوصيات بحيث خُصص المبحث الاول للاستنتاجات والمبحث الثاني للتوصيات.

2. المبحث الاول: منهجية الدراسة ودراسات السابقة

2.1 منهجية الدراسة

2.1.1 مشكلة الدراسة

إن مبادئ حوكمة الشركات هي القواعد والسياسات ونظام الادارة لتنظيم العلاقة بين الادارة واصحاب المصالح والمساهمين وتخدم احتياجاتهم من خلال النزاهة والموضوعية في قرارات والشفافية والافصاح عن معلومات، لتحقيق اهداف الإستراتيجية للمصارف، وإن المخاطر الائتمانية تعد عنصرا متلازما مع عمل المصرفي حسب بيئته وطبيعته و يتأثر في أداء المصرف وربحية لذلك يجب على إدارة المصارف أن تكون لديها خبرة للعمل على تخفيض تلك المخاطر والتعامل معها بالاستفاده من اجراءات مبادئ حوكمة الشركات، التي تساهم في تخفيض المخاطر الائتمانية وتوثيقها من قبل اصحاب المصالح ومستخدمي القوائم المالية وزيادة الشفافية والافصاح عن المعلومات والابتعاد عن الغش وتلاعب المعلومات من قبل الادارة.

تأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال سؤال رئيسي للدراسة وهو:

ما هو دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل؟

2.1.2 أهداف الدراسة

1 تهدف الدراسة بشكل اساسي الى بيان دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من خلال تحقيق الاهداف الآتية:

1-تسليط الضوء على المفاهيم و المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات.

2-التعرف على مفهوم المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية.

3-بيان دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

2.1.3 فرضيات الدراسة تهدف الاجابة عن تساؤلات الدراسة و تحقيق اهدافه تم وضع الفرضيات الاتية:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل .

2- يوجد أثر ذات دلالة معنوية احصائية لمبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية من نظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

3- توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (العنوان الوظيفي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (α =0.05)

4- توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (α =0.05).

5- توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (سنوات الخبرة) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (α =0.05) .

2.1.4 أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية و العملية للدراسة وكالاتي:

1-**الاهمية العلمية:** تكمن الاهمية العلمية للدراسة من خلال اهمية المبادئ حوكمة الشركات التي تؤدي الى الإصلاح و الشفافية الاقتصادية وتعمل ضد الفساد المالي والإداري والتحييز في القرارات والغش وتلاعب المعلومات من قبل الإدارة وبالتالي فأن ذلك يؤدي الى تخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية كما تكمن الاهمية العلمية من أهمية تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف لحد أدنى هو سر النجاح لكل المصارف التجارية لأنه يؤدي الى زيادة ارباح وإستقرار في رأس المال المصرف وزيادة الثقة عند المستثمرين والأطراف الخارجي وزيادة السمعة في السوق.

2-**الاهمية العملية:** تقتصر الأهمية العملية للدراسة من خلال اهمية بيان دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف وهذا من خلال سعي إدارة المصرف، لتخفيض المخاطر الائتمانية المحتملة داخل وخارج المصرف، وذلك بوضع السياسات والاجراءات لتحديد وقياس المخاطر الأئتمانية عن طريق تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية لتحقيق فعالية الأداء ورفع مستوى المصرف وتحقيق اهدافه.

2.1.5 أساليب الدراسة ومصادر جمع المعلومات بهدف تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المناهج الاتية:

1- المنهج النظري: تمثل المنهج النظري للدراسة الاعتماد على الاطاريح والبحوث والرسائل الجامعية و الكتب والدوريات فضلا عن استخدام مواقع الالكترونية.

2- المنهج التحليلي: يمثل المنهج التحليلي للدراسة اجراء دراسة ميدانية عن دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية إذ تم تصميم استمارة الاستبانة و توزيعها على عينة من وجة النظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل و تحليلها من خلال الاستعانة ببرنامج (SPSS).

2.1.6 حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية للدراسة عينة من وجه النظر العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل.

2- الحدود الزمانية: تمثل الحدود الزمانية للدراسة 2022 -2023

3- الحدود الموضوعية: تقتصر الحدود الموضوعية للدراسة على دور مبادئ حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية / دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل

2.1.7 أنموذج الدراسة

الشكل(1)

أنموذج الدراسة

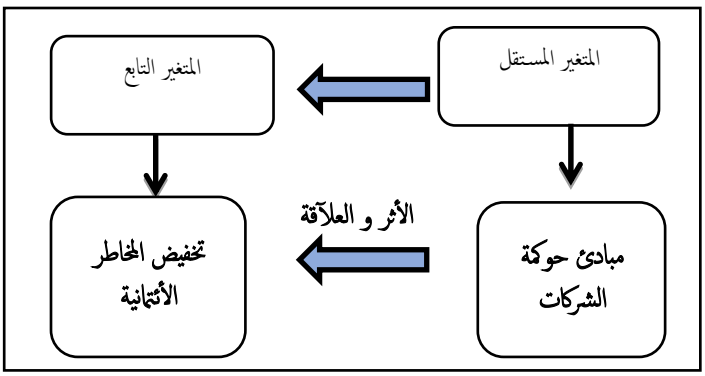

المصدر: من اعداد الباحثان

2.2 الدراسات السابقة

يتناول المبحث الحالي عرض دراسات سابقة التي اهتمت بدراسة متغيرات الدراسة والمتمثل بحوكمة الشركات وتخفيض المخاطر الأئتمانية في المصارف التجارية وكان لها الأثرالكبير في إغناء الدراسة نظرياً وعملياً، وقامت الباحثة بتبويب تلك الدراسات حسب تسلسلها الزمني وكالأتي:

الجدول (1)

دراسات السابقة

أولاً: دراسات العراقية	
دراسة (دهيرب، 2011) بعنوان: **مدى تطبيق وإعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة الشركات، دراسة الميدانية لعينة المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاصة في بيئة العمل العراقية.**	
هدف الدراسة	إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة الشركات والتعرف على الجوانب الايجابية، وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين جودة العمل المصرفي، وتقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.
استنتاجات الدراسة	يؤدي الالتزام بقواعد الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين بالوحدات الاقتصادية تابع للدولة ومن ثم في الدولة كلها و من اسباب تنمية الاقتصاد البلد زيادة من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وتهدف قواعد حوكمة إلى تحقيق العدالة والشفافية ويعطي حق مساءلة إدارة الوحدة الاقتصادية وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الحقوق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتنمية المدخرات وتشجيع تدفقه وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.
توصيات الدراسة	يتطلب تطبيق آليات الحوكمة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع وذلك من خلال وسائل الإعلام والوحدات الاقتصادية المهنية المعنية بالعلوم المالية والادارية فأذا ما أدرك المجتمع إن الحوكمة تمثل له خط الدفاع الأول والحصن المنيع ضد أي فساد أو إفساد يحاول إن يسرق المجتمع ثرواته ومكاسبه وأمواله، فانه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها والدفاع عنها، ويتم ذلك من خلال إنشاء مراكز إعلامية وتدريبية في مؤسسات الدولة لترسيخ ثقافة ومفهوم.
دراسة (محمد، 2011) بعنوان: **إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية- رسالة ماجستير منشور**	
هدف الدراسة	معرفة مدى تبني المصارف المبحوثة (عينة الدراسة) إدارة مخاطر الائتمان وما هو دورها في منع الانهيار التنظيمي، ومن ثم تحديد وتحليل علاقة الارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المصارف، وتحديد وتحليل علاقة الأثر بين الانهيار التنظيمي في المصارف و إدارة مخاطر الائتمان.

استنتاجات الدراسة	تباين المصارف الأهلية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان وكذلك لا تتباين المصارف الحكومية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان، وكما وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين متغير ادارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي لدى عينة الدراسة (المصارف الحكومية والأهلية)، وهنالك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي لدى عينة الدراسة (المصارف الحكومية والأهلية).
توصيات الدراسة	ضرورة وجود إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الأهلية، كما يجب على المصارف البحث المستمر عن الطريق الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية، وضرورة التزام المصارف بتنويع تعاملها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض تنويع وتوزيع حجم المخاطر مما ينعكس في تقليل أثرها.
دراسات العربية	
دراسة (زهرة، 2017) بعنوان: دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى المصارف التجارية مجموعة من المصارف التجارية الجزائرية-أطروحة دكتوراه	
هدف الدراسة	معرفة آليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، وإظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية ، ومن ثم بيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية، وتقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف التجارية الجزائرية والتي تهدف إلى اتخاذ قرارات سليمة في المصارف، والتدقيق التدابير والإجراءات التي تعدها المصارف التجارية الجزائرية لتطوير إدارة مخاطر الائتمان المصرفي لديها.
استنتاجات الدراسة	يعد الائتمان المصرفي مرحلة متطورة من الوساطة والخدمات المالية، ففي بادئ الامر نشأت الصيرفة ونقل الاموال ثم تلاها فيما بعد عملية الائتمان الذي يستند إلى دراسات أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، ويجب على ادارة المصارف أن تنتقي الموظفين الذين يقومون بعملية ادارة المخاطر من خلال قدرتهم وخبرتهم الجيدة، وكذلك وجود علاقة طرديه بين تحليل رأسمال الوحدات الاقتصادية طالبة الائتمان وبين القرار الائتماني فكلما تمتعت هذه الوحدات الاقتصادية برأسمال قوي كلما انخفضت المخاطر الائتمانية مما يؤثر ايجابا على القرار الائتماني.
توصيات الدراسة	اصدار التشريعات والقوانين والأنظمة المصرفية خاصة فيما يتعلق بالضمانات، التسجيل، رهن الاراضي والمباني، وأن يكون القرار الائتماني للمصرف مستندا على جدوى اقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمركز رئيس للقرار الائتماني، وكذلك البيئة التي تعمل فيها المصارف شديدة المخاطر خصوصا في الوقت الحاضر لذا من الضروري أن تأخذ المصارف بعين الاعتبار مبدأ الحيطة والحذر عند إجراء بعملية الإقراض، وذلك لعناية على ودائع الناس وعلى سلامة الجهاز المصرفي، وإنشاء ادارات للتقييم الائتماني وتطوير مهاراتها بحيث تكون مهمتها دراسة الملاءة الائتمانية للمقترضين بحيث يجب طالب الاقراض الحصول على تقييم هذه الادارات اذا زادت قيمة القرض، وكمارابط المصارف ببعضها البعض بشبكة لتبادل المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
دراسة (بلة، 2013) بعنوان: دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية.	
هدف الدراسة	يهدف البحث إلى التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها، ومعرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية
استنتاجات الدراسة	بروز دور مهم وفعال للحوكمة في رفع كفاءة الأداء الإداري، و المالي للشركات و ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وعرضها بصورة غير حقيقية لتحقيق مصلحة الإدارة مما يضلل المستفيدين من القوائم المالية و الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتعاض مع أخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة و تدرك الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تأثير تطبيق حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية
توصيات الدراسة	على الباحثين والمهتمين والمهنيين الاهتمام أكثر والتعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات ومبادئه وأهدافه وايجابياته على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولة ككل و ضرورة تعزيز تطبيق حوكمة الشركات في السودان وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها وسن مزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى الشركات المساهمة العامة السودانية ضرورة مراعاة آداب وقواعد وسلوك مهنة المحاسبة التي من شأنها الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.
دراسات الاجنبية	
دراسة (Mohammed, 2011) بعنوان: **Impact of corporate governance on banking sector performance in Nigeria-Analytical study on commercial banks in Nigeria.** تأثير حوكمة الشركات على أداء القطاع المصرفي في نيجيريا- دراسة الحالة العينة في مصارف التجارية في نيجيريا بحث منشور.	
هدف الدراسة	بيان فعالية تطبيق حوكمة الشركات بهدف تحديد تأثيرها على أداء الشركات وتقديمها تدابير لتعزيز من حيث الأداء المالي للشركات والممارسات التجارية السليمة، ومن ثم وضع إطار فعال لحوكمة الشركات من أجل تعزيزها الكفاءة والشفافية في النظام المالي النيجيري.
استنتاجات الدراسة	أن حوكمة الشركات بشكل كبير يساهم في الأداء الإيجابي في القطاع المصرفي، وأن ضعف ممارسات الحوكمة ومشاكل الوكالة ساهم ذلك لفشل المصارف، والامتثال لمتطلبات الحوكمة يقلل من المعدل من الفشل ومع ذلك، لوحظ أن الامتثال لمدونات الحوكمة أصبحت إلزامية في نيجيريا ولكن العقوبات على عدم الامتثال لم تكن كذلك مُنفّذ هذا يجعل مبادئ وقواعد الحوكمة أقل جاذبية وفعال.

توصـــــــيات الدراسة	يجب تحديد نطاق وظائف التدقيق الخارجية بشكل ملائم الحفاظ على سلامة التقارير المالية، يجب أن يكون أصحاب المصلحة على دراية كافية بالقوانين ذات الصلة والحقوق والمسؤوليات و المتطلبات الأخلاقية، يجب أن يكون مستوى المكافأة أن تكون كافية ومعقولة لتحفيز الموظفين على أداء أعلى.
بعنوان (Huan, Et al, 2020) دراسة **Determinants of credit risk in conventional banks: an empirical study in Malaysia.** محددات مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية-بحث المنشور.	
هدف الدراسة	التعرف على مفهوم مخاطر الائتمانية و تحديد تلك المحددات التي يؤثر في ازدياد مخاطر الائتمانية في المصارف وفحص تأثير العوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي والمصرف في مخاطر الائتمان في المصارف التقليدية في ماليزيا.
اســـــــتنتاجات الدراسة	ان احد انواع العوامل المؤثره على المحددات الخارجية لمخاطر الائتمان هو معدل التضخم يؤثر بشكل ضئيل في مخاطر الائتمان، بل هو أيضا وجدت أن هناك علاقة إيجابية بين مخاطر التضخم ومخاطر الائتمان وجد أن معدل البطالة يؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان توجد علاقة ايجابية بين معدل البطالة ومخاطر الائتمان هذا لأنه عندما تكون البطالة عالية فإنها تشير إلى عدد العاطلين عن العمل مرتفع وبالتالي يزيد من مخاطر الائتمان
توصيات الدراسة	يجب على المصرف لديها قدرة في تواجه انواع المحددات التي يؤثر على زيادة المخاطر الائتماني وكفاية رأس المال تؤثر بشكل كبير في مخاطر الائتمانية وتقليله وهذا يعني أن المصارف التقليدية ذات رأس المال الجيد سيكون لديها مخاطر الأئتمانية أقل.
موقــع الدراســة الحاليــة بــين الدراسات السابقة	من خلال العرض السابق لنتائج دراسات سابقة في مجال حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية هناك أوجه اختلاف وتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. فأوجه التشابه تتمثل في أن دراسات سابقة تناولت موضوع الحوكمة من حيث ضرورة إرساء مبادئها في القطاع المصرفي كونه القطاع الأساسي للتنمية، و كذا إبراز أهميتها لما لها من مزايا تتمثل في توفير السلامةو الثقة و الشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية وكذلك تحسين أداء المصارف، كما تناولت دراسات سابقة أيضا موضع المخاطر الائتمانية وتحديد المخاطر التي تواجه المصرف ووسائل الحد منها، وكذلك ذكر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف، طرق تحديد المخاطر، كما ان معظم الدراسات قامت بتصميم الاستبيان وتحليل بياناته وهذا ما يشبه دراستنا الحالية. كما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها على انها تناولت متغيرين لم يتم الجمع بينهما، وهو مبادئ حوكمة الشركات (كمتغير المستقل) و تخفيض المخاطر الأئتمانية (كمتغير التابع) في المصارف التجارية من مدينة أربيل وهذا مالم تتطرق الية دراسات سابقة وخاصة في بيئة إقليم كردستان/ العراق.

المصدر: من اعداد الباحثان

3. المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

3.1 مدخل لحوكمة الشركات

3.1.1 نشأة وتطورحوكمة الشركات:

لقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح CORPORATE) (GOVERNANCE والذي يعني حوكمة الشركات، وفي عام 1976م قام كلا من (Gensan and Mackling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في تقليل المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الإدارة و لملكية وتزايدت بعد ذلك الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات لزيادة ثقة المستخدمين بمعلومات المحاسبية (زروق و إبتسام، 2009: 11).

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول فشل الوحدات الاقتصادية عملاقة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الإهتمام بالحوكمة(درويش، 2007: 25-27).

كما يعود استخدام مصطلح الحوكمة إلى الإغريق فقد استخدموه في مجال الإبحار ليدل على قدرة ربان السفينة ومهاراتهم في قيادة سفينتهم وسط الأمواج والعواصف إضافة إلى ما يمتلكه الربان من قيم وأخلاق وسلوكيات نزيهة تمكنه من الحفاظ على أروح الركاب، مع حماية وحفظ البضائع حتى إيصالها إلى أصحابها وذلك بعد أن يتم تأمينها ضد القراصنة والأخطار التي قد تتعرض لها، بعد وصول تلك الأمانات سالمة إلى التجار يطلقون علي ربان السفينة المتحكم لذلك فإن بدايات الحوكمة كانت في علوم الأبحار ومدارس تعليم البحرية وقوانينها (أبراهيم، 2008: 105).

3.1.2 تعريف حوكمة الشركات

مجموعة من العلاقات بين إدارة الوحدة الاقتصادية ومجلس إدارتها ومساهمتها وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين والنظام الذى ينقسم الحقوق الواجبات بين المساهمين (المجلس الادارة حيث يضع الأهداف الاستراتيجيات) والأدوات التي يتمّ بها تنفيذ هذه الأهداف، وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء (OECD, 2004: 2).

عرفت (حماد) حوكمة الشركات بأنها النظام التي يتم من خلاله توجيه ومراقبة اعمال الوحدات الاقتصادية الى أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة بالمسؤولية و النزاهة والصراحة (حماد، 2008: 11).

وفي ضوء التعريفات السابقة **يرى الباحثان** بأن يمكن تلخيص بعض الخصائص لحوكمة الشركات و هي:

- يهتم بتحسين العلاقة ما بين إدارة الوحدة الاقتصادية و أصحاب المصالح من خلال النظام والإجراءات.
- تنظيم أعمال إدارة بطريقة السليمة.
- يعمل على توزيع المسؤليات والحقوق بين أدارة وأصحاب المصالح .
- يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين في الوحدة الاقتصادية وحملة الأسهم.
- تقييم أداء الاعمال في الوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف المخططة.

3.2.3 المبادئ حوكمة الشركات:

ولقد اهتمت جهات عديدة من الوحدات الاقتصادية الدولية، والوحدات الاقتصادية على دراسة، وتحلل مفهوم الحوكمة ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، وسيكتفي هنا باستعراض المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)في العام 1999 تحت عنوان مبادئ حوكمة الشركات Governance

(Corporate of Principlesوالتي قامت بتعديلها في العام 2004م، لكونها الأكثر قبولا واهتماما، والتي تتمثل في الأتي (OECD, 2004: 2):

1- حفظ حقوق جميع المساهمين: إطار حوكمة الشركات يجب أن يكفل حماية حقوق المساهمين والتي تشمل تسهيل المشاركة الفاعلة وتصويت المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية وإختيار أعضاء مجلس الإدارة و تأمين أساليب تسجيل الملكية و تدقيق القوائم المالية والحصول على عائد الأرباح الوحدة الاقتصادية.

2- المعاملة المتساوية لجميع المساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين بما في ذلك المساهمين الأجانب وصغار المساهمين وأيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، حمايتهم من عمليات الإستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الحذف في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الإطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات بأن يعمل على كفاءة الأسواق ورفع مستوى الشفافية، ويشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض على إنتهاك لتلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الوحدة الاقتصادية، حصول على المعلومات والبيانات (خضر، 139 2012:).

4- الافصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب ويشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء التشغيلي والمالي للوحدة الاقتصادية وأهدافها والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، حيث يتم الإفصاح عن كل ذلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير و بدقة الكافية.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الوحدات الاقتصادية الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الوحدات الاقتصادية، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن تلك الممارسات مساءلة مجلس الإدارة من قبل الوحدة الاقتصادية والمساهمين (درويش، 2007: 33).

3.1.4 ركائز حوكمة الشركات:

ينظر الى ركائز كوسيلة لتحقيق اهداف حوكمة الشركات التي يعمل على تحسين الأداء عن طريق اتباع السلوك الأخلاقي الجيدة امام جميع الأطراف بمساواة و ضمان حقوقهم و الرقابة على اعمال الإدارة، ووضع التخطيط لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل أي المخاطر الى الأطراف المعنية، وترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز وهي (حماد، 2007: 49):

1-السلوك الأخلاقي: ويقصد به ضمان الالتزام السلوكي من خلال اتباع بقواعد السلوك المهني الرشيد و الأخلاقيات الحميدة، والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والشفافية عند تقييم المعلومات والقيام بالحفاظ على بيئة نظيفة و المسؤلية الاجتماعية.

2- **الرقابة والمسائلة:** وذلك يكون من خلال تنشيط أدوار أصحاب المصلحة مثل الأطراف الرقابية العامة المتمثلة في هيئة سوق المال ومصلحة الوحدات الاقتصادية وفي حالة المصارف المصرف المركزي، وكذلك الأطراف الرقابية المباشرة مثل المساهمون ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، و المدققون الداخليون والخارجيون وهناك أطراف أخرى كالعملاء والمودعين والمقرض والمستهلكين والموردين.

3- **إدارة المخاطر:** تعرف على أنها: النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة على المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية (بشير والمغربي، 2020: 7). فإدارة المخاطر تعمل على حماية حقوق أصحاب المصالح وكذا إعداد الدراسات من أجل الحد من الأخطار والتقليل من خسائرها المحتملة وتتضمن إدارة المخاطر الأنشطة التالية (بوالزليفة، 2012-2013: 25) :

- ❖ جمع المعلومات عن الأنشطة التي الخطيرة بالوحدة الاقتصادية.
- ❖ تحديد التهديدات المتوقعة لكل نشاط.
- ❖ تحديد نقاط الضعف بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الوحدة الاقتصادية.
- ❖ حساب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية إذا حدث التهديد المتوقع.
- ❖ تحديد وتقييم الأساليب والأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتخفيف أو تجنب الخسائر المحتملة.
- ❖ تطوير وتعديل أداء ممارسات ادارة المخاطر للوصول الى نتائج أفضل.

3.1.5 التقييم حوكمة الشركات:

إن تقييم جودة حوكمة الشركات واتخاذ القرارات بشان طريقة تحسينها هي عمل معقدة يجب حلها، لأن هذا الحدث متعدد الجوانب، وفي هذا النطاق، أصبحت ضرورة إلى هذا التقييم الذي يلخص جوانب غير المتجانسة للظاهرة في التصنيف مهمة لعدة الأسباب منها: توفير تقييم جودة الحوكمة الخاصة بالوحدات الاقتصادية وا لأصحاب المصلحة والسماح بقرارات استثمارية أكثر دقة خاصة للمستثمرين من الوحدات الاقتصادية، والتخفيف من مشاكل الوكالة بين المساهمين والمديرين والحد من تضارب المصالح بين المساهمين الأغلبية، والأقلية أو بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وفي الفترات الأخيرة، اعتبر التقييم من خلال تقييم جودة حوكمة الشركات (CGQ) مهما بشكل خاص في تقييم كفاية رأس المال من قبل المشرفين(cosma et al., 2017: 2)

1 -هيكل الملكية: يشمل المعلومات الخاصة بالمساهمين، والتأثير في أداء الوحدات الاقتصادية وعلاقاتهم المتبادلة مع أصحاب المصلحة.

2 -الإطار القانوني: يشير إلى مستوى النظام والتشريع لحماية مصالح أصحاب المصلحة، و المساهمين في الحالات، التي يكون فيها النظام القانوني ضعيفا،تحسين هيكل حوكمة الشركات بغض النظر عن مدى وضوح مساهمي ومديري حوكمة الشركات، سيظل المؤشر منخفضا، مما يحد أي إزالة أخرى للمخاطر والتعامل مع تعارض المصالح.

3 -الشفافية في الإجراءات: تبين مستوى الوصول إلى المعلومات، وانفتاح إجراءات اتخاذ القرارات، و يتيح مبدأ الإبلاغ المنتظم فهما كاملا للنتائج المالية، والمخاطر الحالية والمحتملة، والاحتمالات الاضافية، حيث أنه يوفر الوصول المتماثل للمعلومات إلى المديرين و المساهمين وأصحاب المصلحة الذي يكفل قرارات رشيدة المديرين.

4- هيكل مجلس الإدارة: يوضح مستوى استقلال المشاركين بشكل منفصل والمجلس كهيئة، ووظائف المجلس ومهارة تنفيذها، وشكل التفاعلات بين المديرين و المقرضين وأصحاب المصلحة، ونظام التعويضات (Mostepaniuk , 2017 : 16-15).

3.1.6 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

يجب أن تعرف هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثرو تؤثر في التطبيق القواعد حوكمة الشركات بشكل السليم، و تحديد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد بدرجة كبيرة وتتمثل الأطراف التي تعنى بتطبيق حوكمة الشركات فيما يلي (عبدالوهاب، 2007: 20):

1 -المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للوحدة الاقتصادية عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل يمتلك الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وكذلك تعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية لفترة الطويلة، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لضمان حقوقهم (عبدالوهاب، 2007: 20).

2- مجلس الإدارة: هم من يمثلون المساهمين وأيضا أصحاب المصالح والأطراف الأخرى، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الوحدة الاقتصادية، و أيضا الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة بكيفية المحافظة على حقوق المساهمين و رسم السياسات العامة للوحدة الاقتصادية .

3 -الإدارة: وهي الذي تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة والمسؤولة عن الإدارة الفعلية للوحدة الاقتصادية، وتعتبر إدارة الوحدة الاقتصادية هي المسؤولة عن التعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية وزيادة قيمتها الفضلا عن مسؤولياتها تجاه الشفافية والإفصاح في المعلومات التي تنشرها للمساهمين (سليمان، 2006: 17).

4- اصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الوحدة الاقتصادية مثل: العمال والموظفين والدائنين، الموردين، العملاء، ويجب ملاحظة أن هؤلاء قد تكون لهم مصالح مختلفة و متعارضة بعض الأحيان، فالدائنين يهتمون بمقدرة الوحدة الاقتصادية على السداد في حين العمال والموظفين على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار (قباجة، 2008: 43)

3.2. الإطار النظري لمخاطر الائتمانية

3.2.1 نشأة وتطور الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال الخدمات المصرفية هو قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزءٍ منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء المحافظة عليها وحراستها ومن ثم أخذت الوحدات الاقتصادية الإيداع ممارسة عمليات الإقراض، لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف المواد المقرضة، وطبيعة العمليات كانت عمليات الإقراض تتم من ممتلكات المقرض نفسه مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى الوحدات الاقتصادية التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه الوحدات الاقتصادية أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات الاحظ الصيارفة أنه باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا انتقل العمل المصرفي من مهمة قبول الودائع في البداية، إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول المدخرات و الودائع من جهة، وتقديم الخدمات المصرفية المتعددة الأشكال والتسهيلات الائتمانية من جهة أخرى (الدغيم وآخرون، 2006: 194-195).

حيث كما تطورت مهام الائتمان عبر المراحل التاريخية المتتالية التي مرت بها البشرية، إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد، بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة الى عهود قديمة، إذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد،كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي، وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها (رشيد وجودة، 1999: 232-233).

3.2.2 مفهوم المخاطر الإئتمانية في المصارف التجارية:

مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت بيئة الأعمال المصرفية الحديثة للعيد من المتغيرات العصرية، التي أوجدت تحديات كبيرة أمام المصارف في سعيها وسيلة تعزيز قدرتها التنافسية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في البقاء والإستمرار والنمو في ضوء أسواق يتميز بحدة المنافسة، إلى جانب إيجاد التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وفضلا عن ذلك إلى التطور التكنولوجي الهائل، وظهور الكثير من الاختراعات المالية، وما صاحبه من تغيير في هيكل الخدمات المصرفية، ذلك فضلا عن تعرض النظام المصرفي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى للعديد من المخاطر، والتي تشكل مخاطر الإئتمان (Credit Risk) المصدر الرئيسي لها والتي يمكن أن تكون مصدرا للخسارة، مما يستلزم الحاجة الى إدارتها والسيطرة عليها مما يستدعي من الفكر المحاسبي المعاصر ضرورة تعريفها، وقياسها، والإفصاح عنها، ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية في ظل أساليب رقابية وادارية حازمة تضمن للمصرف تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتبويبها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة (حسين، 2018: 13).

وفي ما سبق **يرى الباحثان** بأن المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنتج من المصارف بسبب المنح الاقتراض بدون تقدير والقياس جيدة عن قدرة المقترض لسداد القرضه أوالتزامات بالوفاء، والمخاطر الائتمانية هو المخاطر لايمكن المصارف أعتزل عنها بل يمكن تقليلها لحد أدنى ويمكن تقليلها عن الطريق الضمانات و المعلومات العامة عن المقترض مثلا أخلاق وسلوكيه والوضع الماديه و....الى أخر، وهذا يحتفظه من الفشل المالي ويبعد عنه القروض المتعثره.

3.2.3 تعريف المخاطر الائتمانية

و حيث عرف (يوسف و علي) مخاطر الائتمان بأنها تلك المخاطر الائتمانية، على أنها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم سداد العميل للالتزامات المترتبة عليه في الوقت المحدد سواء لعدم قدرته على السداد، أم لعدم رغبته بالسداد رغم قدرته على ذلك (جمال وغذوان ، 2018: 153).

وعرفتها لجنة بازل مخاطر الائتمان على أنها احتمالية عدم قدرة المفترض أو الطرف الآخر لدى المصرف على سداد التزاماته وبحسب البنود المتفق عليها (الشواربي، 2002: 62).

3.2.4 أسباب ظهور المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية:

يمكن أن تنشا المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها، سواء كان في توقيتات السداد، أو في المبلغ الائتماني (القرض والفوائد مثلا)، لهذا يعتبر تأخر المدين عن السداد مثلا نوعا من المخاطر الائتمانية، هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان مصرفا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل، إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم التزامه أو عدم قيامه أو عدم استطاعته برد

أصل القرض وفوائده. ولا تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو غير ذلك، إذ أن القروض الممنوحة لمنشات الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض (الزبيري، 2000: 210).

3.2.5 أنواع مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية:

مخاطر الإئتمان هي واحدة من أكثر المخاطر الشائعة التي توجد في السوق المالي، وتشير إلى عدم قدرة المقترض علي سداد المبالغ المطلوبة منه في الوقت المحدد وتشكل مخاطر الإئتمان نسبة تصل إلي 60%من المخاطر التي تواجهها المصارف، ولا توجد المصارف التي يمكنها تجنب تلك المخاطر، وفيما يلي أهم أنواع مخاطر الإئتمان في المصارف التجارية وهي(Wang, 2013: 17) :

1 -**مخاطر السيولة**

وهي الناتجة من عدم قدرة المصرف على الوفاء بالمطلوبات في الوقت المحدد، وهي ناتجة أيضا من عدم توافق التدفقات النقدية مع مسحوبات المودعين، وتعزي تلك المخاطر إلى:

أ- ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين المطلوبات، و الموجودات من حيث أجل الإستحقاق.

ب- إساءة توزيع الموجودات عن استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة بسهولة.

ج- التغيير المفاجئ لبعض المطلوبات العرضية إلى التزامات فعلية.

د- تأثير العوامل الخارجية مثل الأزمات الحادة و كساد الإقتصادي في أسواق المال.

2 -**مخاطر التوسع الائتماني**

يعد التوسع الإئتماني أهم وأخطر مخاطر الإئتمان التي تواجهها المصارف، وتعني تجاوز أو إسراف المصارف في منح الإئتمان، وتعني أيضا تزايد و نمو حجم التسهيل الإئتماني مع ثبات المعطيات والبيانات المالية للمقترض وذلك قبل بداية فترة السداد، ومخاطر التوسع الإئتماني مرتبطة بالمدخرات والودائع من ناحية أخرى، فيما يسمى "بخلق الإئتمان"، والتوسع الإئتماني في منح القروض المصرفية، يعد عامل رئيسي و مهم للمخاطر في المصارف، حيث تمثل القروض الجانب الرئيسي في عمل المصارف، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المخصصات المكونة والتي تبلغ ذروتها بعد ثلاث سنوات من المنح، وبالتالي يسبب ذلك إلى إنخفاض إيرادات المصرف، ومن ثم تآكل رأس مال المصرف(Foos et al, 2010: 29) .

ومن أسباب مخاطر التوسع الإئتماني ما يلي(Hess et a, 2009: 20):

أ- عدم وجود رقابة وانضباط كافٍ في النظام المالي.

ب. ثقة المصارف في تحقيق النجاح وأرباح بدون خسائر.

ج- اتخاذ القرار الإئتماني غير ملائم.

ان مخاطر التوسع الإئتماني يسبب فقد جودة الموجودات، وأن المديرين الذين يختارون النمو السريع في محفظة القروض لا يقيسون بدقة متطلبات المخصصات المتعلقة باستراتيجية التوسع الإئتماني، والتي من شأنها زيادة تلك المخصصات ومن ثم نقص الأرباح (الخطيب، 2005: 103):

3 -**مخاطر عدم المقدرة على السداد**

وهي تعني عدم التزام بالدفع، خلاف اتفاق ما الدخول في إجراء قانوني، العجز الإقتصادي عن السداد، وتعد المخاطر الكاملة للإئتمان، هي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل (حماد، 2008: 244). وتوجد ثلاث مفاهيم مرتبطة بعدم قدرة المقترض علي الوفاء بالتزامات الديون عند إستحقاقها وهي الإعسار، والتخلف أو التقصير، والإفلاس ويشرح الإعسار الحالة المالية للمقترض التي تزيد قيمة التزاماته عن أصوله، ويرتبط التقصير بعدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية عند إستحقاقها، ويحدث الإفلاس عندما يعترف المقترض بالحالة المالية المفلسة أمام المحكمة.(Gyamafi, 2016: 80)

ومن أهم أسباب مخاطر عدم المقدرة على السداد ما يلي (Waweru & Mkalani, 2009: 25):

أ-خطر بشري: وهو يتعلق بشخصية وأهليته العميل ومدى قدرته و كفاءته على السداد وبناءً على سمعته وجدارته الإئتمانية.

ب- حظر تقديم معلومات مضللة: وهي التي قدمت إلى المصرف وفيها يقوم العميل بتقديم بيانات غير حقيقية و مضللة أو إخفاء معلومات عن شخصيته وذلك بغرض الحصول على تسهيل إلائتماني أكبر ومن ثم لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة التسهيل الإئتماني والفوائد في الوقت المحدد ووفقا لطبيعة عمل المصارف التجارية وهي منح الإئتمان فإنها تعرض نفسها لمخاطر العجز عن السداد من المقترضين، وتقيم مخاطر الإئتمان وإنشاء مخصصات كافية للديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة من شأنه أن يخفف من مخاطر الإئتمان .

4-مخاطر التركز

وهي التي تظهر من تركز توظيفات المصرف لدي عميل واحد، أو الأطراف المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر أو تركز التوظيفات عند مجموعة من الأطراف المقابلة، التي يكون احتمال إخفاقهم مرتبطا بعوامل مشتركة بينهم كطبيعة النشاط أو الموقع الجغرافي، وتشمل ما يلي (صالح، 2007: iefpedia.com)

أ- مخاطر تركز العملاء: وهي زيادة المنح لدى بعض العملاء دون الآخرين.

ب- مخاطر تركز النشاط: وهي توزيع المحفظة النشاط معين دون غيره.

ج- مخاطر تركز الضمانات: يؤكد المصرف على نوع معين من الضمانات دون غيره.

د- مخاطر تركز الأستحقاق: و هي تركز استحقاق القروض في فترة زمنية معينة دون غيرها

3.2.6 أساليب الحد من مخاطر الائتمان في المصارف:

تعد المخاطر المصرفية خطراً حتميةً ولا مفر منها، وبالتالي كل الوحدة الاقتصادية عليه بأتخاذ الإجراءات المطلوبة لإدارة تلك المخاطر، من تحديد وتقييم و الإفصاح لتلك المخاطر، وإستخدام الموارد المتاحة لإدارة تلك المخاطر، وذلك لانخفاض مستوى المخاطر إلى الحد الذي يجعلها مقبولة ومبررة، ومعالجة المخاطر وذلك باستخدام وسيلة مناسبة للحد من المخاطر والوصول إلى مستوي مقبول وتحويل المخاطر إلي طرف أخر في العملية الإئتمانية

أوإنهاء النشاط و يوضح طرق الحد من المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية : (Keegan, 2004: 9)

1-سياسة تنويع المخاطر، وتنقسم إلى ما يلي :

أ- تنويع مخاطر الإئتمان :يحتاج نجاح المصارف أن تكون قادرة على تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر بطريقة متطورة و سليمة، ويجب علي المصارف للحد من مخاطر الإئتمان، التنوع في محفظة القروض من خلال تنوع المقترضين، وتنوع القروض .

وتعد عملية تنويع المخاطر أهم وسيلة للحد من تلك المخاطر وتقوم على ما يلي (الحمزاوي، 2000: 39-38):

-تحليل المحفظة وفقا للأنشطة الاقتصادية التي يرجع إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

-تحليل المحفظة وفقا لآجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

-تحليل المحفظة طبقا لحجم العملاء الصغير و الكبير.
-تحليل المحفظة وفق للضمانات المهمة
ب- تنويع محفظة الائتمان: وهو ما يسمى بالتنوع البسيط وهو تنوع أنشطة ومجالات الإقراض في محفظة الاستثمار المصرف والتنوع يقوم على بعدين الاوهما (عبدالرحمن، 2000: 444):
-معدل العائد على الأصول.
- التغيير المتوقع على العائد المستند إلى مقياس الإنحراف المعياري للعائد، وذلك في حالة وجود محفظة مكونة من أصلين أو أكثر ولا توجد علاقة ارتباط بينهم يكون مستوى المخاطر أقل مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة نسبية، وبالتالي فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة إئتمانية بمعنى وجود مستوى عال من العائد، ومستوى أقل من المخاطر بالتالي كلما زاد التنويع قلت المخاطر .
2-تحويل المخاطر:
يتم معالجة مخاطر الإئتمانية والتحكم فيها بتحويله إلى طرف آخر مقابل مثيل دفع مبلغ معين، أو نسبة محددة من مبلغ القرض ويكون ذلك بعقود يتم توقيعها بين المؤمن (شركات التأمين) والمستفيد (المصرف)، وهو يستخدم أداةً للوقاية ضد المخاطر وتقليلها وفيه يقوم المؤمن بدفع مبلغ القرض إلى المصرف في حالة عجز المقترض وعدم القدرة على السداد في الموعد المحدد أو تحقق شروط العقد المبرم ويأخذ أحد شكلين وهما (Hakenes&Schnabel, 2010: 1) :
أ- التأمين على حياة المقترضين: وفيه يتم سداد القرض (محل التأمين) للمصرف في حالة وفاة العميل، وانطباق شروط العقد بين شركات التأمين والمصرف
ب- التأمين ضد مخاطر عدم السداد: وفيه تقوم شركات التأمين بسداد قرض المصرف في حالة تعثر العميل المقترض واختفاء المصرف كافة الإجراءات القانونية لاستيداء القرض ضد العميل.
وبالتالي فإن نقل مخاطر الإئتمان يساعد على تحسين فرص الحصول علي التمويل للمقترضين المعرضين للخطر، عن وسيلة زيادة قدرات المصارف على تحمل المخاطر وبالتالي تخفيف قيود الإقراض، وبدون تحويل المخاطر فن المصارف تتردد في منح القروض للمقترضين المعرضين للخطر لأن هذه القروض يعرض للخطر على المصرف وبالتالي فإن تحويل المخاطر يؤدي إلى زيادة قدرة المصرف على المنح ومن ثم جودة القروض وبالتالي زيادة ربحية المصرف.

3. مساهمة حوكمة الشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية

مع تطور وتعدد الأنشطة والخدمات في المصارف أصبحت المخاطر جزء لا يتجزأ من بيئة العمل المصرفي إذ باتت السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف، هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وفي سبيل تحليل وتقييم تلك المخاطر فلابد للمصارف من تكريس مبادئ الحوكمة بشكل سليم، بعد أن تم التطرق إلى مختلف النقاط الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر في المصارف، وكذا تلك التي تتعلق بالحوكمة وحوكمة الشركات، فإنه لابد من إبراز الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر في تفعيل مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي (مزياني و العياشي، 2009: 111).
يمكن إبراز دور إدارة المخاطر في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف في العناصر التالية (عبدالرزاق، 2014: 83):
1- الارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بدرجة عالية من المخاطر، التي تسعى المصارف إلى تخفيضها إلى أدنى المستويات بشكل منهجي، وباستخدام شتى الأساليب وطرق القياس فلابد لإدارة المصرف أن توفر إطاراً فعالاً ومناسباً للحوكمة، ومن أجل تعزيز قدرتها على مواجهة تلك المخاطر.
2- من خلال العرض السابق لإدارة المخاطر، يتضح أن المصارف، تعي جيدا أهميتها وحتميتها، الأمر الذي حمل مجلس إدارة المصرف والإدارة العليا على تصميم نظام رقابة فعال يسمح بتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، وبالتالي هذا ما يؤدي إلى تطبيق الحوكمة بشكل جيد (مزياني و العياشي، 2009: 111).
3- تجدر الإشارة أيضا إلى أن على المصارف وضع لجنة إدارة مخاطر مستقلة تراعي وتدرك جيدا كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف (مخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر تشغيلية...الخ) يساهم في تطبيق الحوكمة الشركات، باعتبار أن الاستقلالية خاصية من الخصائص حوكمة الشركات.
4- من جهة أخرى فإن اهتمام المساهمين، أو حملة الأسهم بإدارة المخاطر التي تواجهها المصارف(مثل مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف) يجعلهم يطالبون مجلس الإدارة بتحليل وتقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها وعن المعلومات المالية. وهذا أيضا إرساء لمبادئ الحوكمة (دور أصحاب المصالح وأيضا الإفصاح والشفافية) (شايب، 2012-2013: 44).
5- لا تدع المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالا للشك في أن مجلس الإدارة ينبغي النظر له على أنه طرف رئيسي في عملية إدارة المخاطر، حيث أنه بعد الأزمات التي مرت بها العديد من المصارف، نادي المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمصرف، بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم. ومن هنا يمكن القول أن إدارة المخاطر تساهم في إرساء مبدأ من مبادئ الحوكمة الشركات ألا وهو مسؤوليات مجلس الإدارة (الجباري، 2020: 92).
ويرى الباحثان بأن الممارسة الفعلية لحوكمة الشركات تؤدي الى الحد من مخاطر الائتمان من خلال الوسائل المختلفة كمساعدة الإدارة في وضع الخطط، و تقييم المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف، و من ثم وضع السياسات، والاساليب لمواجهة تلك المخاطر، و من جهة أخرى إن تطبيق حوكمة الشركات يساعد المصارف في تحسين أداء و ضمان المساواة و الحقوق لجميع الأطراف، و ذلك من خلال اتباع السلوك الاخلاقي الحميدة و الشفافية عند التقييم و توصيل المعلومات الى اصحاب المصلحة و الرقابة المباشرة و المستمرة عليهم و هذا يؤدي الى رفع درجة الثقة عند الأطراف الخارجية و المودعين و مما ينعكس لرفع اسعار اسهمهم و تمتعها بسمعة حسنة في الأسواق المالية وتحسين تنافسهم وهذا سبب لزيادة طلب ايداع ألاموال من طرف المودعين و جذب رؤوس الأموال الجديده بسبب تطبيق حوكمة الشركات و الإفصاح و الشفافية بالقوائم المالية ومن ثم يؤدي الى الحد من مخاطر الائتمان، لان تلك المصارف، التي لديها رؤوس الأموال الزائدة يساعدهم لمواجهة المخاطر الائتمانية وكذلك يمكن نقول أن إدارة المخاطر هي جزء أساسي وركيزة مهمة من ركائز الحوكمة وهي تؤدي دورا فعالا في تعزيز نموذج حوكمة جيد في القطاع المصرفي.
ويرى الباحثان أن العلاقة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والحد من المخاطر الأئتمانية يمكن توضيحها من خلال مايلي:
- أن الشفافية والإفصاح هو أحد مبادئ حوكمة الشركات التي يتم من خلالها تزويد الإدارة العليا للمصرف، لجنة التدقيق الداخلية وكذا مجلس الإدارة بتقارير دورية، تفصح عن المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف مع التوصية بالتدابير اللازمة.
- إن الحفاظ على حقوق المساهمين هو من مبادئ حوكمة الشركات والتي يتم من خلالها تزويد إيداعات، وزيادة رأس المال في المصارف يعد سببا لمحاربة المخاطر الائتمانية.

- أن مجلس الإدارة هو من مبادئ حوكمة الشركات و يمثل قمة إطارحوكمة الشركات إذ يقوم بوضع الخطط، والسياسات الاستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.
- إن المعاملة العادلة بين المساهمين، هي من مبادئ حوكمة الشركات إذ يتم من خلالها زيادة ثقة المساهمين بالمصرف والتي تعد سببا للحد من المخاطر الائتمانية.

4. دراسة الميدانية

4.1 اختبار أداة الدراسة

بهدف التحقق من صحة مقياس الدراسة، وتوخي الدقة العلمية في تحصيل البيانات، تم إخضاع المقياس لمجموعة من الاختبارات على الاستبانة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

4.1.1 قياس الصدق الظاهري: للتأكد من قدرة الاستمارة على قياس متغيرات الدراسة، فقد تم إخضاعها لاختبار الصدق الظاهري وذلك بعرضها على عدد من المحكمين والخبراء (8) للتأكد من صحة الفقرات الواردة في الاستمارة وملاءمتها لفرضيات الدراسة وأهدافها واستطلاع آرائهم بشأن قدرتها على قياس متغيرات الدراسة، بما يضمن وضوح فقراتها وشموليتها ودقتها من الناحية العلمية، وفي ضوء ذلك تم حذف وتعديل، وإضافة بعض الفقرات وعلى النحو الذي اكتسب بموجبه رأي الأكثرية في صحة فقراتها وشموليتها بما يتلاءم مع فرضيات الدراسة.

4.1.2 إختبار ثبات الإستبانة: يُقصد به إن هذه الإستبانة أعطت النتيجة نفسها لو أعيد توزيعها أكثر من مرة وتحت الظروف والشروط نفسها، أو إذا لم يكن التغير في النتيجة كبيراً لو تمت إعادة توزيعها على أفراد عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وتحقق هذا الثبات ايضاً من خلال معامل (الفا كرونباخ) وهي مقياس إحصائي لثبات الفقرات والتي يعتمد على معامل الارتباط بين الفقرات، وفي الدراسات الإدارية يُقبل قيمة أكبر أو مساوية للنسبة (0.5) والجدول (2) يعرض نتائج معاملات الثبات لعبارات متغيرات الدراسة .

الجدول (2)

معاملات الثبات(الفا-كرونباخ) لعبارات متغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	مقياس الفا-كرونباخ	القرار
مبادئ حوكمة الشركات	18	0.885	ثابتة
تخفيض المخاطر الائتمانية	15	0.835	ثابتة
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية.	15	0.932	ثابتة
الاستمارة ككل	48	0.938	ثابتة

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

نلاحظ في الجدول (2) معاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ)، حيث ان قيمة المعامل لجميع فقرات محاور استمارة الاستبيان تقع ضمن (0.835-0.938) وهي نسبة عالية مقارنة بـ(0.5)، وهذا يدل على ثبات محاور استمارة الاستبيان جميعها، ومعاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ) للاستمارة بشكل عام (48فقرة) تساوي (0.938) وهي قيمة عالية جدا تدل على ثبات الاستمارة بشكل عام.

4.1.3 الاختبارات بعد توزيع الاستبانة :

أولا: الحيادية: رغبةً من الباحثان في الحصول على الاستبانات الموزعة كاملة، ومن اجل تحقيق الموضوعية، والحيادية في استجابات الأفراد المستجيبين، حرصت الباحثان على عدم التدخل في الاستجابات والتأثير فيها إلا في حالات التوضيح وزيادة الفهم وقد أُعطيت لكل فرد الفرصة الكافية لاستيفاء الإستبانة.

ثانيا: الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة: بهدف اختبار متغيرات الاستبانة، واختبار صدق محتواه، تم استخراج معاملات الاتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن كل متغير باستعمال (معامل ارتباط بيرسون)، وكانت النتائج تشير الى أن نسبة الاتساق عالية للمتغيرات ومعنوية عند مستوى.(α=0.05)

ثالثا: الوسائل الإحصائية المستخدمة: تم استخدام مجموعة من الوسائل الإحصائية تمثلت بالبرنامج (SPSS IBM v.26) الذي هو مختصر لبرنامج (Statistical Package for Social Sciences)، وذلك من أجل التوصل الى مؤشرات دقيقة تخدم أهداف الدراسة الحالية وإختبار فرضياتها وتمثلت هذه الوسائل بالآتي:

- ✓ الأدوات الخاصة بوصف وتشخيص متغيرات الدراسة وعرض النتائج الأولية ومناقشتها وتمثل :
- ✓ التوزيعات التكرارية
- ✓ النسب المئوية والاوساط الحسابية.
- ✓ الإنحرافات المعيارية.
- ✓ نسبة الاتفاق.
- ✓ معامل الإرتباط البسيط : (Person Correlation) وتم استخدامه، لقياس قوة، وطبيعة العلاقة بين متغيرين ، فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات الدراسة.
- ✓ الإنحدار الخطي البسيط: (Simple Regression) لأغراض توضيح التأثيرات بين متغيرين أحدهما تفسيري والآخر إستجابي.
- ✓ إختبار : (t-test) لإختبار معنوية أو عدم معنوية معاملات الانحدار في النماذج المقدرة فضلاً عن إختبار (F) (ANOVA) لإختبار معنوية معامل نماذج الإنحدار أي لتحديد العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة.

وكذلك تم استخدام الاختبارين أعلاه لغرض قياس الفروقات المعنوية وغير المعنوية لدى عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة يمكن أن تعزى الى سماتهم الشخصية.

إن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الإستمارة لأداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات لإنها أكبر من 60% وبالتالي يعني أن هنالك إتساق داخلي لفقرات متغيرات الإستبانة وأبعادها وفقرات الإستبانة بشكل عام.

4.2 وصف عينة الدراسة

عينة الدراسة تتضمن مجموعة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة أربيل حيث بلغ مجموعهم (80) شخصاً وسنستعرض في هذه الفقرة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في (عدد سنوات الخبرة، العنوان الوظيفي، المؤهل العلمي) وعلى النحو الآتي:

أولا: أفراد العينة وفق عدد سنوات الخبرة

تم تبويب عدد سنوات خبرة عينة الدراسة ضمن عدة فئات ويلحظ من الجدول (3) أن أكثرية أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة هم من الفئات (5-10) و (15>) و (11-15) سنة على التوالي و قد بلغت نسبتهم (50%) و(26.25%) و (23.75%) على التوالي، وهذه النسب تؤكد بأن اغلبية أفراد عينة الدراسة لهم خبرة وظيفية جيدة مما يدل على خبرتهم في المصارف.

الجدول (3)

توزيع أفراد العينة على وفق عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	%
5-10	40	50.00%
11-15	19	23.75%
>15	21	26.25%
المجموع	80	100.00%

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

ثانيا: أفراد العينة على وفق العنوان الوظيفي

تبين من الجدول (4) بان أكثرية أفراد عينة الدراسة العنوان الوظيفي لهم (محاسب)، اذ بلغت نسبتهم (51.25%) وتأتي بالمرتبة الثانية (المدقق) بنسبة (32.5%) وتأتي بالمرتبة الثالثة (مدير الادارة) بنسبة (12.50%) وهذه إشارة الى أن أغلبية افراد العينة تخصصاتهم جيدة وملائمة لإجابة فقرات استمارة الاستبانة.

الجدول (4)

توزيع أفراد العينة على وفق العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد	%
أعضاء مجلس الأدارة	3	3.75%
مديرالادارة	10	12.50%
محاسب	41	51.25%
مدقق	26	32.50%
المجموع	80	100.00%

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

ثالثا: توزيع افراد العينة على وفق المؤهل العلمي

يلحظ من الجدول (5) أن أكثرية نسبة أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس) بنسبة (81.25%) وتأتي بالمرتبة الثانية (ماجستير) بنسبة (10%) وبالمرتبة الثالثة (دبلوم عالي) بنسبة (7.5)، وهذا يدل على أن أكثرية أفراد عينة الدراسة هم من لديهم معلومات مصرفية جيدة.

الجدول (5)

توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	نسبة المئوية
بكالوريوس	65	81.25%
دبلوم عالي	6	7.50%
ماجستير	8	10.00%
دكتوراه	1	1.25%
المجموع	80	100.00%

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

4.3 تحليل الوصفي لبيانات الدراسة

4.3.1 وصف متغيرات مبادئ حوكمة الشركات:

يظهر الجدول (6) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الاتفاق للفقرات المتعلقة بمبادئ حوكمة الشركات للفقرات (X18-X1) ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.16) على مستواه العالي هذا ما أكده الانسجام العالي في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (83.14%) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.71).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد والتي تأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (X2) والتي تشير الى انه (يجب على مجلس الأدارة أن يقوم بالتأكد وتقييم مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء العمل والسياسات واتخاذ القرارات) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.58) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (91.50%) وعكسها الانحراف المعياري (0.52).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (X3) والتي تشير الى انه (الموظفون في المصارف بحاجة إل التدريب لزيادة الكفاء والمهارات و التأهيل العلمي في وسائل التزا وتطبيق مبادئ حوكمة شركات) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.38) وبانسجام جيد جداً في إجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (87.50%) وعكسها الانحراف المعياري (0.62).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (X1) والتي تشير الى انه (ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، يؤدي الى تحقيق أهداف المخططة بشكل جيد) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.35) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (87.00%) وعكسها الانحراف المعياري (0.62).

الجدول (6)

جدول (6)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور مبادئ حوكمة الشركات (n=80)

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
مبادئ حوكمة الشركات	X1	0	0.0%	0	0.0%	6	7.5%	40	50.0%	34	42.5%	4.35	0.62	87.00%
	X2	0	0.0%	0	0.0%	1	1.3%	32	40.0%	47	58.8%	4.58	0.52	91.50%
	X3	0	0.0%	0	0.0%	6	7.5%	38	47.5%	36	45.0%	4.38	0.62	87.50%
	X4	0	0.0%	0	0.0%	8	10.0%	45	56.3%	27	33.8%	4.24	0.62	84.75%
	X5	1	1.3%	0	0.0%	9	11.3%	42	52.5%	28	35.0%	4.20	0.74	84.00%
	X6	0	0.0%	0	0.0%	7	8.8%	43	53.8%	30	37.5%	4.29	0.62	85.75%
	X7	0	0.0%	0	0.0%	12	15.0%	40	50.0%	28	35.0%	4.20	0.68	84.00%
	X8	0	0.0%	0	0.0%	11	13.8%	43	53.8%	26	32.5%	4.19	0.66	83.75%
	X9	0	0.0%	1	1.3%	15	18.8%	45	56.3%	19	23.8%	4.03	0.69	80.50%
	X10	0	0.0%	0	0.0%	14	17.5%	44	55.0%	22	27.5%	4.10	0.67	82.00%
	X11	0	0.0%	1	1.3%	11	13.8%	46	57.5%	22	27.5%	4.11	0.67	82.25%
	X12	0	0.0%	2	2.5%	16	20.0%	37	46.3%	25	31.3%	4.06	0.79	81.25%
	X13	1	1.3%	0	0.0%	13	16.3%	46	57.5%	20	25.0%	4.05	0.73	81.00%
	X14	0	0.0%	2	2.5%	13	16.3%	43	53.8%	22	27.5%	4.06	0.74	81.25%
	X15	1	1.3%	3	3.8%	17	21.3%	41	51.3%	18	22.5%	3.90	0.84	78.00%
	X16	1	1.3%	2	2.5%	15	18.8%	40	50.0%	22	27.5%	4.00	0.83	80.00%
	X17	1	1.3%	3	3.8%	15	18.8%	40	50.0%	21	26.3%	3.96	0.85	79.25%
	X18	1	1.3%	2	2.5%	12	15.0%	35	43.8%	30	37.5%	4.14	0.85	82.75%
	المجموع											4.16	0.71	83.14%

مصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

4.3.2 محور المخاطر الائتمانية

يظهر في الجدول (7) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الإتفاق للفقرات(Y1-Y15) الخاصة بمحور (محور تقليل المخاطر الائتمانية)، ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.25) على مستواه الجيد جداً هذا ما أكده الانسجام الجيد جداً في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للاتفاق (84.93%) التي عكسها الانحراف المعياري لجميع الفقرات (0.70).

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد وتأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (Y6)، والتي تشير الى (يؤدي نقص معلومات الكافية عن المقترض سببا لزيادة مخاطر الائتمان في عملية منح الائتمان) وبمستوى جيد جداً، وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.44) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (88.75 %) وعكسها الانحراف المعياري (0.63).

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (Y1) والتي تشير الى انه (لدى المصارف سياسات، وإجراءات واضحة، لتحديد أنواع مخاطر الائتمان) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.41)، وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (82.25%) وعكسها الانحراف المعياري (0.59).

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة (Y7) والتي تشير الى انه (أن زيادة المخاطر الائتمانية سوف يؤثر بشكل سلبي على أرباح المصارف) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.41) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (82.25%) وعكسها الانحراف المعياري (0.69).

الجدول (7)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور تقليل المخاطر الأئتمانية (n=80)

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الأتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
تقليل المخاطر الائتمانية	Y1	0	0.0%	0	0.0%	4	5.0%	39	48.8%	37	46.3%	4.41	0.59	88.25%
	Y2	0	0.0%	0	1.3%	3	3.8%	41	51.3%	35	43.8%	4.38	0.62	87.50%
	Y3	0	0.0%	0	2.5%	6	7.5%	34	42.5%	38	47.5%	4.35	0.73	87.00%
	Y4	0	0.0%	0	0.0%	12	15.0%	38	47.5%	30	37.5%	4.23	0.69	84.50%
	Y5	0	0.0%	0	0.0%	11	13.8%	43	53.8%	26	32.5%	4.19	0.66	83.75%
	Y6	0	0.0%	1	1.3%	3	3.8%	36	45.0%	40	50.0%	4.44	0.63	88.75%
	Y7	0	0.0%	2	2.5%	3	3.8%	35	43.8%	40	50.0%	4.41	0.69	88.25%
	Y8	0	0.0%	0	0.0%	7	8.8%	36	45.0%	37	46.3%	4.38	0.64	87.50%
	Y9	0	0.0%	1	1.3%	10	12.5%	40	50.0%	29	36.3%	4.21	0.71	84.25%
	Y10	0	0.0%	0	0.0%	14	17.5%	26	32.5%	40	50.0%	4.33	0.76	86.50%
	Y11	0	0.0%	3	3.8%	11	13.8%	43	53.8%	23	28.8%	4.08	0.76	81.50%
	Y12	0	0.0%	2	2.5%	3	3.8%	41	51.3%	34	42.5%	4.34	0.67	86.75%
	Y13	0	0.0%	0	0.0%	13	16.3%	33	41.3%	34	42.5%	4.26	0.72	85.25%
	Y14	0	0.0%	0	0.0%	13	16.3%	45	56.3%	22	27.5%	4.11	0.66	82.25%
	Y15	3	3.8%	8	10.0%	18	22.5%	40	50.0%	11	13.8%	3.60	0.98	72.00%
	المجموع											4.25	0.70	84.93%

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

4.3.3 دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية.

يظهر في الجدول (8) التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب الإتفاق للفقرات(Z15-Z1) الخاصة بمحور (دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية)، ويعكس الوسط الحسابي (المعدل العام) والبالغ (4.14) على مستواه الجيد جداً هذا ما أكده الإنسجام الجيدجداً في إجابات أفراد العينة حيث بلغت نسبة المعدل العام للإتفاق (82.72%) التي عكسها الإنحراف المعياري لجميع الفقرات.(0.77)

ومن أبرز الفقرات التي أسهمت في إغناء هذا البعد وتأتي بالمرتبة الأولى هي الفقرة (Z15) والتي تشير الى (تطبيق سليم لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحفاظ على علاقات متينة ما بين المصرف وجميع الأطراف التي تؤثر في الحد من مخاطر الائتمانية) وبمستوى جيد جداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.29)، وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (85.75%) وعكسها الانحراف المعياري.(0.73)

وتأتي بالمرتبة الثانية الفقرة (Z2) والتي تشير الى (أن عدم الاهتمام بالتعليم والتأهيل، وضعف خبرة الموظفين بكيفية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان.) وبمستوى جيدجداً، وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.26) وبانسجام جيدجداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق(85.25%) وعكسها الانحراف المعياري.(0.76)

وتأتي بالمرتبة الثالثة الفقرة(Z1) ، والتي تشير الى (أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحد من مخاطر الائتمان) وبمستوى جيدجداً وهذا ما أكده الوسط الحسابي (4.23) وبانسجام جيد جداً في اجابات افراد العينة حيث بلغت نسبة الاتفاق (84.50%) وعكسها الانحراف المعياري.(0.81)

الجدول (8)

التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحور دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية (n=80)

المحاور	الأسئلة	لاأوافق بشدة		لاأوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تخفيض المخاطر الائتمانية	Z1	1	1.3%	1	1.3%	10	12.5%	35	43.8%	33	41.3%	4.23	0.81	84.50%
	Z2	1	1.3%	1	1.3%	6	7.5%	40	50.0%	32	40.0%	4.26	0.76	85.25%
	Z3	1	1.3%	3	3.8%	13	16.3%	46	57.5%	17	21.3%	3.94	0.80	78.75%
	Z4	1	1.3%	2	2.5%	10	12.5%	40	50.0%	27	33.8%	4.13	0.82	82.50%
	Z5	1	1.3%	1	1.3%	5	6.3%	46	57.5%	27	33.8%	4.21	0.72	84.25%
	Z6	1	1.3%	0	0.0%	9	11.3%	54	67.5%	16	20.0%	4.05	0.65	81.00%
	Z7	1	1.3%	2	2.5%	16	20.0%	44	55.0%	17	21.3%	3.93	0.79	78.50%
	Z8	1	1.3%	2	2.5%	12	15.0%	42	52.5%	23	28.8%	4.05	0.81	81.00%
	Z9	1	1.3%	0	0.0%	11	13.8%	36	45.0%	32	40.0%	4.23	0.78	84.50%
	Z10	1	1.3%	0	0.0%	13	16.3%	39	48.8%	27	33.8%	4.14	0.78	82.75%
	Z11	1	1.3%	2	2.5%	5	6.3%	45	56.3%	27	33.8%	4.19	0.76	83.75%
	Z12	2	2.5%	0	0.0%	14	17.5%	37	46.3%	27	33.8%	4.09	0.86	81.75%
	Z13	1	1.3%	0	0.0%	6	7.5%	49	61.3%	24	30.0%	4.19	0.68	83.75%
	Z14	1	1.3%	1	1.3%	11	13.8%	40	50.0%	27	33.8%	4.14	0.79	82.75%
	Z15	1	1.3%	1	1.3%	4	5.0%	42	52.5%	32	40.0%	4.29	0.73	85.75%
	لمجموع											4.14	0.77	82.72%

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

4.4 اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها

يهدف هذا المبحث إلى إختبار فرضيات الدراسة، للتعرف على علاقات الإرتباط، والتأثير بين المتغيرات الرئيسة والفرعية، وسوف يتم التحقق من مدى صحة الإفتراضات، من خلال إستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي أُختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة، ويتضمن هذا المبحث المحاور الآتية:

4.4.1: تحليل علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة

يمثل مضمون هذه العلاقة اختبارا للفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (وجود علاقة طردية، ومعنوية بين مبادئ حوكمة الشركات وتخفيض المخاطر الائتمانية).

توجدعلاقة ذات دلالة معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات، وتقليل المخاطر الائتمانية، من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وأبعاد تقليل المخاطر الائتمانية نعرض الجدول (9) والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عالية وطردية بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وتقليل المخاطر الائتمانية وتعني هذه النتيجة كلما ازياد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات و تقليل المخاطر الائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.709**) عند مستوى المعنوية (α=0.05)، وبلغت القيمة الاحتمالية (p-value=0.000)، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسة الأولى.

الجدول (9)

معامل الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات، و تقليل المخاطر الائتمانية

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	تقليل المخاطر الائتمانية	القيمة الاحتمالية (P-value)
تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.709**	0.000

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05) n= 80

4.4.2 تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة

استكمالاً للمعالجات المنهجية لفرضيات الدراسة سوف نتناول في هذا المحور تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة وهو ما نصت عليه الفرضية الرئيسة الثانية، حيث تم اختبار هذا التأثير باستخدام (أنموذج الانحدار الخطي البسيط Linear Simple Regression)

-تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تقليل المخاطر الائتمانية.

يمثل مضمون هذا التأثير اختباراً للفرضية الرئيسة الثانية، والتي تنص على (وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تقليل المخاطر الائتمانية) وكما موضح أدناه.

الجدول (10)

تحليل أثر لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تقليل المخاطر الائتمانية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	تقليل المخاطر الائتمانية			
	الثابت-C	B	F	R^2
مبادئ حوكمة الشركات	1.486 t (4.756) p-value (0.000)**	0.664 t (8.878) p-value (0.000)**	78.827 p-value (0.000)**	%50.3

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

**معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

n= 80

تشير معطيات الجدول (10)، إلى أن هناك تأثيرا معنوياً لمبادئ حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة (78.827) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05)(p<0.05)، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما نسبته (50.3%) من التباين الحاصل في المخاطر الائتمانية،كما أن قيمة (B) قد بلغت

(0.664) وهي تشير إلى أن التغير الحاصل في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بوحدة واحدة، يؤدي إلى تغير في تقليل المخاطر الائتمانية بمقدار (0.664)، ويستدل من قيمة (t) المحسوبة (8.878) بأنها قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05) (p<0.05)، وتشير قيمة الثابت (c) إلى وجود تقليل المخاطر الائتمانية بمقدار (1.486) حتى لو كانت قيمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات صفراً. بموجب ذلك تم قبول الفرضية الرئيسة الثانية.

4.5 تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى المبحوثين نحو متغيرات الدراسة، يمكن أن تعزى الى السمات الشخصية.

1- العنوان الوظيفي:

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (العنوان الوظيفي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (a=0.05))

نعرض الجدول (11) حيث نلاحظ بان لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية نحو المتغير (مبادئ حوكمة الشركات) وتعزى الى عامل (العنوان الوظيفي) بسبب ان قيمة اختبار(F-test) تساوي (2.668) والقيمة الاحتمالية (p>0.05) أي الفروقات غير معنوية، ونلاحظ بانه توجد فروقات ذات دلالة احصائية نحو المتغير (تقليل المخاطر الائتمانية) وتعزى الى عامل (العنوان الوظيفي) بسبب ان قيمة اختبار (F-test) تساوي (2.749) والقيمة الاحتمالية (p<0.05) أي الفروقات المعنوية.

الجدول (11)

تحليل التباين (ANOVA)، لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى إلى العنوان الوظيفي.

المحاور الرئيسية	العنوان الوظيفي	N	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	أعضاء مجلس الأدارة	3	3.889	0.192	2.668	0.054
	مدير الأدارة	10	4.472	0.353		
	محاسب	41	4.126	0.379		
	مدقق	26	4.115	0.462		
	Total	80	4.157	0.415		
تقليل المخاطر الائتمانية	أعضاء مجلس الأدارة	3	3.911	0.204	2.749	0.049*
	مدير الأدارة	10	4.500	0.280		
	محاسب	41	4.262	0.368		
	مدقق	26	4.164	0.426		
	Total	80	4.247	0.388		

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

* معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

2-سنوات الخبرة

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (سنوات الخبرة) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (α =0.05))

نعرض الجدول (12) حيث نلاحظ عدم وجود فروقات ذوات دلالة احصائية نحو المتغيرين الرئيسيين للدراسة (مبادئ حوكمة الشركات) و (تقليل المخاطر الائتمانية) تعزى الى عامل (سنوات الخبرة) بسبب ان قيمة اختبار(F-test) تساوي (0.072) و (0.299) على التوالي والقيمة الاحتمالية (p>0.05) أي الفروقات غير معنوية، وبدوره نرفض الفرضية الثانية.

الجدول (12)

تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى لسنوات الخبرة.

المحاور الرئيسية	سنوات الخبرة	N	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	5-10	40	4.151	0.446	0.072	.9310
	11-15	19	4.137	0.362		
	>15	21	4.185	0.414		
	Total	80	4.157	0.415		
تقليل المخاطر الائتمانية	5-10	40	4.255	0.405	2990.	.7420
	11-15	19	4.189	0.428		
	>15	21	4.283	0.327		
	Total	80	4.247	0.388		

المصدر من اعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية 2022

3-المؤهل العلمي

هنا يمكن اختبار الفرضية القائلة بأنه (توجد فروقات ذوات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (a=0.05))

نعرض الجدول (13) حيث نلاحظ وجود فروقات ذوات دلالة احصائية نحو المتغيرين الرئيسيين للدراسة (مبادئ حوكمة الشركات) و (تقليل المخاطر الائتمانية) تعزى الى عامل (المؤهل العلمي) بسبب ان قيمة اختبار(F-test) تساوي (3.792) و (4.938) على التوالي والقيمة الاحتمالية (p<0.05) أي الفروقات المعنوية وبدوره نقبل الفرضية الثالثة.

الجدول (13)

تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات المعنوية لدى عينة الدراسة نحو المحاور الرئيسية للدراسة والتي تعزى إلى المؤهل العلمي.

المحاور الرئيسية	المؤهل العلمي	العدد	الوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	اختبار F-test	p-value
مبادئ حوكمة الشركات	بكالوريوس	65	4.092	.4150	3.792	*140.0
	دبلوم عالي	6	4.259	.2570		
	ماجستير	8	4.549	.2530		
	دكتوراه	1	4.611	00.0		
	Total	80	4.157	.4150		
	بكالوريوس	65	4.172	0.382		
تقليل المخاطر الائتمانية	دبلوم عالي	6	4.522	.2580	4.938	**30.00
	ماجستير	8	4.608	.2090		
	دكتوراه	1	4.533	00.0		
	Total	80	4.247	.3880		
	بكالوريوس	65	4.092	.4150		
	دبلوم عالي	6	4.259	0.257		

*معنوي عند مستوى المعنوية ($p\text{-value} \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

7. الاستنتاجات والتوصيات

7.1 الاستنتاجات

استنادا إلى الدراسة النظرية، والتطبيقية فقد توصلت الباحثان الى أهم الاستنتاجات النظرية والتطبيقية الاتية:

4:1:1 الاستنتاجات النظرية: من أهم إلاستنتاجات، التي توصلت اليها الباحثان، على وفق الدراسة النظرية:

1- يؤدى ازدياد في المخاطر الائتمانية إلى مجموعة من الآثار، والنتائج السلبية، التي تؤثر في كل من المصرف، والسوق والعملاء ويتوسع بالتبعية إلى الاقتصاد القومي ككل فتؤثر في بيئة الاستثمار، وارتباك الموازنة العامة للدولة، والدخل القومي والميزان التجاري وتقليص معدلات النمو الاقتصادي .

2- إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي الى انخفاض بنسبة كبيرة للخطر، الذي يرتبط، او يرافق عملية منح الائتمانية وبالنسبة لقرار الائتمان للمصارف.

3- تؤدي دقة الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة الشركات، إلى زيادة مصداقية بالتقارير المالية فتؤثر في زيادة ثقة المساهمين، وتلبية حاجات صناع القرار.

4- الالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في منح الائتمان كي يتم اتخاذ القرارات من قبل المهتمين به الحياديه.

5- أدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف إلى التأكيد على مدى فعالية العمليات التي تقوم بها الإدارة وتحديد مستوى المخاطر الائتمانية وتقييمها وإدارتها داخل هذه المصارف.

6- وفر تطبيق مبادئ الحوكمة المطبقة في المصارف، حماية لحقوق أصحاب المصالح، ومنهم المستثمرين والمتعاملين معها.

7- تعد إدارة المخاطر في المصارف أهم ركائز الحوكمة وذلك من خلال القيام بطمأنة الأطراف، ذات العلاقة والمساهمين بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات تتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها، وأن الإدارة تقوم بالمواجه لها بطريقة مهنيه ومنظمة.

8- عدم وجود معرفة ودراية كافية من قبل بعض العاملين بكيفية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأسس تطبيقاتها في المصارف العاملة في مدينة أربيل.

9- وجود ارتباط قوي بين تطبيق مبادئ وأسس سليمة لحوكمة الشركات، والحد من المخاطر الائتمانية عن طريق مجلس الإدارة التي يقوم بوضع الخطط والسياسات الاستراتيجية للمصرف، ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف، للتأكد من مدى مطابقتها للسياسات والخطط والقوانين الموضوعة، وتفعيل مبادئ الحوكمة داخل المصارف العاملة في أربيل

10- توجد علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتقييم وقياس دقيق للمخاطر الائتمانية في المصارف العاملة في اربيل.

11- توجد علاقة إيجابية بين وجودالموظفين ذوي الخبرة وتأدية واجباتهم ومهامهم من حيث متابعة التحقق من كفاية التطبيق المبادئ حوكمة الشركات، ومدى التزامها، ومتابعة السياسات المخططة والإشراف على إدارة المخاطر وإجراء التقييم المستمر لها بشكل دوري في المصارف العاملة في مدينة اربيل.

من خلال التحليلات العملية، للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أكدت نتائج التحليل بأن توجدعلاقة ذات دلالة معنوية بين مبادئ حوكمة الشركات، وتقليل المخاطرالائتمانية من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً، وأبعاد تقليل المخاطر الائتمانية ، و وجود علاقة ارتباط معنوية عالية وطردية بين مبادئ حوكمة الشركات إجمالاً وتقليل المخاطر الائتمانية، وتعني هذه النتيجة كلما ازداد تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ازداد تقليل المخاطرالائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (**0.709) عند مستوى المعنوية(α=0.05) ، وبلغت القيمة الاحتمالية(p-value=0.000) ، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسة الأولى.

2- أكدت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة في تقليل المخاطر الائتمانية) وكما موضح أدناه، و أن هناك تأثيرا معنوياً مبادئ حوكمة الشركات في المخاطر الائتمانية، وتدعمه قيمة (F) المحسوبة (78.827)، وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05(p<0.05)،

3- أكدت نتائج التحليل بوجود فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (العنوان الوظيفي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية (α =0.05)

4- أكدت نتائج التحليل بأن توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (سنوات الخبرة) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية)0.05= α)

5- أكدت نتائج التحليل بأن توجد فروقات ذات دلالة احصائية في اجابات افراد العينة على أساس (المؤهل العلمي) للمتغيرات الرئيسية للدراسة عند مستوى المعنوية(α =0.05)

7.2 التوصيات

1- ضرورة التزام المصارف التجارية العاملة في مدينة أربيل بالافصاح، والشفافية لاعداد التقارير المالية بشكل دوري، وبإنتظام لما له دور في زيادة الثقة لمستخدمي المعلومات المالية، و بالتالي زيادة الثقة المستثمرين بالمصارف.

2ـ عقد دورات من قبل الهيئات المعنية لتوضيح أهمية التطبيق مبادئ حوكمة الشركات وأثرها في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك لزيادة الوعي لدى المساهمين والإداريين و المستثمرين بأهمية حوكمة الشركات.

3- ضرورة زيادة إهتمام بأقسام خاصة بالإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف، لتقليل المخاطر الائتمانية لادنى الحد.

4- ضرورة تطوير قواعد مكتوبة لحوكمة الشركات ليؤكد على دمجها بالنظام القانوني، بحيث تصبح القانون يعاقب من يخالفه مما يساهم في تطور والنمو الاقتصادي.

5- ضرورة تعزيز أسلوب منح الائتمان في المصرف لطالب الائتمان و القيام بزيارات الميدانية المستمرة للتأكد من مسار اعمالها ونجاحها.

6- أن يسعي لمحاربة الفساد المالي والإداري في المصارف، والحكومة من خلال تطبيق المبادئ حوكمة الشركات.

7- ضرورة الاجراء المزيد من الدراسات عن الموضوع حوكمة الشركات، وعلاقتها بتخفيض المخاطر الائتمانية، حيث تبين أن الدراسات في إقليم كوردستان/العراق تحتاج لزيادة تناول هذا الموضوع.

6. المصادر

6.1 المصادر باللغة العربية

6.1.1 الرسائل والأطاريح

إبراهيم، الهادي،(2008)، إمكانية تطبيق حوكمة الوحدات الاقتصادية في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد الرابع،جامعة حلوان.

بلة، سيد عبدالرحمن، (2013)، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية، دراسة التطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، سودان، بحث المنشور .

بوالزليفة، صابر، (2012-2013)، دور حوكمة الشركات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

شايب، ايمان ، (2012-2013)، دور الحوكمة المصرفية في الحد من الأزمات المالية، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية تأمينات وتسيير مخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،جزائر

زروق، إبتسام، (2009)، دور الحوكمة في الحفاظ على حقوق المساهمين الخرطوم, بحث ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

درويش، عدنان بن حيدر، (2007)، حوكمة الوحدات الاقتصادية و دور مجلس الادارة,اتجاهات المصارف العربية، بدون بلد النشر، الدار الجامعية.

عبد الوهاب، نصر علي، وشحاته السيد شحاته، (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال العربيّة والدوليّة المعاصرة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، قسم المحاسبة والتدقيق.

حسين، محمود محمد عبدالرحيم، (2018)، أثر إلافصاح عن مخاطر الإئتمان امصرفى على تحسني ألاداء المالي لبنوك التجارية فى بيئة األاعمال المصرية: دراسة تطبيقية، كلية تجارة قسم محاسبة، المصر.

دهيرب، محمد سمير، (2011)، مدى تطبيق وإعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة الشركات، دراسة الميدانية لعينة المصارف العاملة في القطاعين الحكومي والخاصة في بيئة العمل العراقية.

زهرة، لعروسي قرين، (2017)، دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى المصارف التجارية دراسة لمجموعة المصارف التجارية الجزائريه، دكتورا.

صباح غربي، إسماعيل رومي، ذياب زقاى، (2016)، نموذج مقترح لحوكمة الوحدات الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات، جامعة العان، الأردن.

قباجة، عدنان عبد المجيد، (2008)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الجباري، فرح قاسم محمد، (2020)، دور حوكمة الوحدات الاقتصادية في تحسين السمعة، جامعة بغداد، كلية إلادارة والاقتصاد، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير، العراق.

محمد، جاسم محمد، (2011)، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي، دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية.- ماجستير منشور

6.1.2 المجلات والدوريات

بلعجوز، حسين، (2005)، إدارة المخاطر المصرفية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلي الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة مخاطر تقنيات، جامعة جيجل، ٧-٩ جوان، الجزائر.

مزياني، نور الدين، العياشي، زرزار، (2009)، إدارة المخاطر في ظل حوكمة الوحدات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، يومي 18-19 سبتمبر.

6.1.3 الكتب

بشير، محمد الفاتح و المغربي، محمود، (2020)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (الإصدار 1)، مصر: الاكاديمية للدراسات.

سليمان، محمد مصطفى، (2008)، حوكمة الوحدات الاقتصادية ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية - الإسكندرية مصر .

الشواربي، عبد الحميد سيد، (2002)، إدارة المخاطر الائتمانية، الإسكندرية، منشأة المعارف.

الزبيري ، حمزة محمود، (2000)، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان.
رشيد، عبد المعطي, جودة، محفوظ، (1999)، جودة إدارة الائتمان، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان.
عبدالرحمن، ابتهاج مصطفي، (2000)، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الثانية، القاهرة، دارالنهضة العربية.
حماد، طارق عبد العال، (2008)، حوكمة الوحدات الاقتصادية القطاع العام والخاص والمصارف، الدار الجامعية، القاهرة.
الحمزاوي، محمد كمال، (2000)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية الإسكندرية، منشاة المعارف.
جمال، يوسف و غذوان، علي، (2018)، إدارة المخاطر المالية والائتمان، بدون طبعة، منشورات جامعةدمشق، سوريا.

6.2 المصادر باللغة الاجنبية

Cosma, S., Mastroleo, G., & Schwizer, P., (2017), Assessing Corporate Governance Quality: Substance Over Form, Journal of Management & Governance.

Mostepaniuk, A, (2017), Corporate Governance, Research Gate.
OECD, (2004) Principles of Corporate Governance for this Arabic Edition, Affore named.
Keegan, M, (2004), Management of Risk–Principles and Concepts, The Orange Book, London: HM Treasury, B- Periodicals.

Foos, Danial. Norden, Lars and Weber, Martin, (2012),"Loan Growth and Riskiness of Banks". Journal of Banking & Finance. No. 12. Vol. 34.
Gyamfi Mike Adu, (2016)," The Relevance of Basel Iii in Ensuring Prudent Risk Management In Banking " Journal of Insurance and Financial management, Vol. 2, No. 1.
Huan, Et al., (2020), (DETERMINANTS OF CREDIT RISK IN CONVENTIONAL BANKS), Malaysia.
Hess, D., Gregorio Impavido (2003), "Governance of public pension funds: lessons from corporate governance and international evidence", World Bank Publications, Vol. 3110
Hakenes Hendrik & Isabel Schnabel, (2010),"Credit Risk Transfer and Bank Competition, Journal of Financial Intermediation, No. 3, Vol. 9.
Mohammed, F, (2011), Impact of corporate governance on banking sector performance in Nigeria-Analytical study on commercial banks in Nigeria.

Waweru, Nelson. M, Mkalani, Victor, (2009),"Commercial Banking Crises in Kenya: Causes and Remedies: Global Journal of Finance and Banking. No. 3, Vol. 3. Thisis.
Wang Yang, (2013),"Credit Risk Management in Rural Commercial Banks in China" A Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy in the School of Accounting, Financial Services and Law.

7. الملاحق

7.1 استمارة الاستبانة

حكومة اقليم كوردستان/ العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة اربيل التقنية
الكلية التقنية الادارية/ أربيل
قسم التقنيات المحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمارة الاستبانة

يجري الباحثان دراسة استطلاعية للحصول على شهادة الماجيستر في المحاسبة بعنوان (**دور مبادئ حوكمة الوحدات الاقتصادية في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية /دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية في مدينة اربيل**)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور مبادئ حوكمة الوحدات الاقتصادية في تخفيض المخاطر من وجهة نظرالاكاديميين والمهنيين في مدينة اربيل. وقد تم اختياركم ضمن المجموعة التي تجيب عن هذه الإستبانة، لأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، علما بأن الإجابة عن أسئلتها قد تستغرق بعضاً من وقتكم الثمين، إلا أننا نتطلع إلى تعاونكم معنا، ونثق بأنكم ستدركون أهمية الإجابة عن فقراتها بدقة وعناية، لما لهذه الإجابة من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وخدمة المجتمع، **مع العلم أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.**

شاكرين لكم تعاونكم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

طالبة الماجستير
هانا جلال بابير

بإشراف الدكتور
أرشد صديق عبدالله

أولاً: البيانات الشخصية	
سنوات الخبرة:	أقل من 5 سنة ☐ من 5 إلى 10 سنة ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
العنوان الوظيفي	الأعضاء المجلس الإدارة ☐ مدير الإدارة ☐ المحاسب ☐ المدقق ☐ مدير المخاطر ☐ مدير الائتمان ☐
المؤهل العلمي	بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ الماجستير ☐ دكتوراه ☐

ثانياً: البيانات الخاصة بموضوع الدراسة						
رقم	العبارات	أتفق تماماً	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
المحور الاول: مبادئ حوكمة الوحدات الاقتصادية.						

1	يجب على مجلس الادارة أن يقوم بالتأكد وتقييم مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء العمل و سياسات وإجراءات اتخاذ القرارات .					
2	الموظفون في المصارف بحاجة إلى التدريب لزيادة الكفاءة و المهارات و التأهيل العلمي في وسائل التزام و تطبيق مبادئ حوكمة شركات					
3	من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات قوم مجلس الادارة بمراقبة ومعالجة أي تعارض مصالح بين المديرين و المساهمين وأعضاء مجلس الأدارة.					
4	تساعد مبادئ حوكمة شركات المصارف لتقوم بوضع خطة لتفويض الصلاحيات و تحديد المسؤوليات لتحقيق أهدافها حسب مبادئ حوكمة شركات .					
5	ان تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي الى تحقيق أهداف المخططة بشكل جيد.					
6	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لزيادة ثقة العميل بالمعلومات المالية في تقارير الإبلاغ المالي للمصرف.					
7	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا للتحقيق المساواة والعدالة ما بين جميع الأطراف و الموظفين و يزيد ثقتهم.					
8	يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات في المصارف.					
9	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يضمن الافصاح عن النتائج الماليه والتشغيلية لعمليات في المصرف خاصة لقضايا متعلقة بأصـحاب المصالح و المساهمين والأطراف الخارجية.					
10	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يعطي الحق لاصحاب المصالح في الحصول على معلومات كافيه وصادقة في الوقت المناسب.					
11	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي الي ضمان حقوق جميع الاطراف و أصحاب المصالح .					
12	تطبيق مبادئ حوكمة شركات له دور في تعزيز أداء العمليات في المصارف وتحقيق مستوى كاف من الافصاح والشفافية لمعلومات القوائم المالية.					
13	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعليه و جودة الخدمات التي يقدمها المصرف لزبائنه.					
14	توضح السياسات والإجراءات في المصرف بشكل الأفضل عند تطبيق مبادئ حوكمة شركات .					
15	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لتحسين الوصول الى الأسواق المالية .					
16	يضمن المصرف الاستقلالية لمراقبي الحسابات من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات .					
17	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لزيادة قابلية تقديم الخدمات المصرفية.					
18	تطبيق مبادئ حوكمة شركات عطي الحق لمساهمين في الحصول على معلومات كافيه وصادقة في الوقت المناسب و التشارك في إتخاذ القرارات المناسبة.					
المحور الثاني: المخاطر الأئتمانية						
1	لدى المصارف سياسات وإجراءات واضحة لتحديد أنواع المخاطر الائتمان.					
2	يقوم المصرف بإدارة المخاطر الائتمانية عن طريق إدارة خاصة بإدارة المخاطر المصرفيه.					
3	يؤدي تحليل الملف المقترض بشفافية و اتخاذ القرار المحايد في عملية منح الائتمان يؤدي الى الحد من المخاطر الائتمانية.					
4	يستخدم المصرف التقنيات و البرامج الالكترونية الحديثة في إدارة المخاطر الائتمانية.					
5	تتميزإدارة المخاطر الائتمانية الفعالة بوجود خطة الطوارئ لدى المصرف و مراجعتها بشكل مستمرومنتظم من قبل المدققين ومجلس الادارة.					
6	يؤدي نقص معلومات الكافية عن المقترض سببا لزيادة مخاطر الائتمان في عملية منح الائتمان.					

7	أن زيادة المخاطر الائتمانية سوف يؤثر بشكل سلبي على أرباح المصارف.					
8	أن وجود التقصيرفي إدارة المخاطر الائتمانية يؤدي الى رفع نسب الديون المتعثرة.					
9	يتقيد المصرف بتوفير متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر الائتمانية.					
10	أن وضع نظام رقابي داخلي السليم و فعال لتقييم عمليات ادارة المخاطر الائتمان يعتبر سببا للحد من مخاطر الائتمانية.					
11	يتبع المصرف سياسة التنويع و التوزيع في أثناء عملية منح ألأئتمان.					
12	يقوم المصرف بدراسه و تحليل الضمانات مقدمه ومدى قانونيتها وكفايتها قبل قبول طلب الائتمان.					
13	يتعاون قسم الرقابة وقسم ادارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات و خاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانيه لتحسين عملية إدارة مخاطر الائتمان.					
14	يقوم المصرف بالتحقق من جودة الائتمان وتكوين المخصصات اللازمة.					
15	لا تتحمل الإدارة العليا حماية الموظفين في حالات عدم سداد أقساط القروض من قبل المقترضين.					
المحور الثالث: دور تطبيق مبادئ حوكمة الوحدات الاقتصادية على تخفيض المخاطر الأئتمانية.						
1	أن تطبيق مبادئ حوكمة شركات يساهم في الحد من مخاطر الائتمان.					
2	أن عدم الاهتمام بالتعليم و التأهيل وضعف خبرة الموظفين بكيفية تطبيق مبادئ حوكمة شركات في المصارف يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان.					
3	يوجد بالمصرف نظام كامل و فاعل لإدارة المخاطر الائتمانية عن طريق تطبيق مبادئ حوكمة شركات.					
4	وجود تقصيرأوعدم التزام بمبادئ حوكمة شركات يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمانية.					
5	تكون الأدارة المخاطر التي احدى ركائزحوكمة شركات لها دوركبير في الحد من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف .					
6	يتم التأكد من خلال تطبيق مبادئ حوكمة شركات من وجود الية واضحة و دقيقة لتقييم وقياس المخاطر الائتمانية في المصرف.					
7	يتوفر تطبيق مبادئ حوكمة شركات تقويما لمخاطرالائتمان التي تواجه المصرف و مدى كفاية السياسات والإجراءات.					
8	تؤدي المنافسة الحادة بين المصارف و الإسراع في منح الائتمان بعيدا عن تطبيق مبادئ حوكمة شركات الى فقد بعض الاعتبارات المهمة التي تؤثرفي زيادة حدوث المخاطر الائتمانية.					
9	تطبيق مبادئ حوكمة شركات يكون سببا لمحاربة الفساد المالي و الأداري كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.					
10	أن الشفافية والإفصاح هو أحد مبادئ حوكمة شركات التي يتم من خلالها تزويد الإدارة العليا للمصرف ، لجنة التدقيق الداخلية وكذا مجلس الإدارة بتقارير دورية تفصح عن المخاطر الائتمانية الحالية والمستقبلية التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف مع التوصية بالتدابير اللازمة.					
11	أن الحفاظ على حقوق المساهمين هو من مبادئ حوكمة شركات يتم من خلالها تزويد إيداعات وزيادة رأس المال في المصارف يعتبر سببا لمحاربة المخاطر الائتمانية.					
12	أن معاملة العادلة بين المساهمين هي من مبادئ حوكمة شركات يتم من خلالها زيادة ثقة المساهمين بالمصرف يعتبر سببا لحد من المخاطر الائتمانية.					
13	أن مجلس الإدارة هو من مبادئ حوكمة شركات و يمثل قمة إطارحوكمة الوحدات الاقتصادية ويقوم بوضع الخطط والسياسات الاستراتيجية للمصرف ومتابعة تنفيذ وأداء المصرف كما يساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.					
14	تقوم الهيئات الرقابية في المصرف بواجبها بأسلوب مهني حيادي وطريقة موضوعية لتطبيق متطلبات المبادئ حوكمة شركات التي يتم من خلالها تخفيض المخاطر الائتمانية.					
15	تطبيق السليم لمبادئ حوكمة شركات ساهم في الحفاظ على علاقات متينة ما بين المصرف وجميع الأطراف التي تؤثر في الحدمن المخاطر الائتمانية.					

7.2 أسماء المحكمين

اسم المحكم	التخصص	الدرجة العلمية	مكان العمل
سيروان كريم عيسى	المحاسبة	استاذ	جامعة صلاح الدين
برژين شيخ محمد	المحاسبة	استاذ	جامعة اربيل التقنية
فاضل نبي عثمان	المحاسبة	استاذ	جامعة اربيل التقنية
غازي عثمان محمود	المحاسبة	استاذ	جامعة صلاح الدين
أحمد محمد خليل	المحاسبة	استاذ مساعد	جامعة صلاح الدين
محمد عبدالعزيز	المحاسبة	استاذ مساعد	جامعة اربيل التقنية
جمال يابة	المحاسبة	مدرس مساعد	جامعة صلاح الدين
وصفي طاهر قهوجي	الاحصاء	استاذ	جامعة تيشك